

بعد ستة أشهر: أين يقف "الشرع" من نقاط "ترامب" الخمس

بواسطة أندرو جيه تابلر (ar/experts/andrw-jyh-tablr-0/)

نوفمبر

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/sharaa-trumps-five-points-six-months))

عن المؤلفين



أندرو جيه تابلر (ar/experts/andrw-jyh-tablr-0/)

أندرو جيه تابلر هو زميل أقدم في برنامج الزمالة "مارتن ج" غروس في "برنامج ليندا وتوني روبين" حول السياسة العربية في معهد واشنطن حيث يركز على سوريا والمشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط



تحليل موجز

حققت دمشق مكاسب واضحة في اعتقال وترحيل المسلحين الفلسطينيين والتعاون ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" رغم أن تقدمها في معالجة موضوع المقاتلين الأجانب متباين وقد توقفت عن المسارات الأكثر تعقيداً سياسياً المتمثلة في التطبيع مع إسرائيل والسيطرة على مرافق احتجاز تنظيم "الدولة الإسلامية".

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر سيزور الرئيس السوري "أحمد الشرع" واشنطن للقاء الرئيس "ترامب" والانضمام إلى التحالف الدولي لهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" المؤلف من تسعة وثمانين عضواً في لقاءهما الأول في الرياض في 14 أيار/مايو عرض "ترامب" على "الشرع" فرصة هائلة لفعل شيء تاريخي في بلده" حاثاً إياه على معالجة خمس نقاط خلاف رئيسية والتي إذا تم حلها ستمهد الطريق للاستعادة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية الأمريكية وعلاقات اقتصادية أعمق وإلغاء العقوبات الكونغرسية طويلة الأمد. بعد ستة أشهر تقريباً يشير التقدم المحرز في كل نقطة إلى أن "الشرع" يعالج معظمها وإن كان ذلك بعد أن غيرت واشنطن معاييرها في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قاتلوا إلى جانبه خلال الحرب الأهلية لا تزال قضيتان عالقتان - الانضمام إلى اتفاقيات "إبراهيم" مع إسرائيل وتولي السيطرة على مرافق احتجاز تنظيم "الدولة الإسلامية" - تعتمدان على مفاوضات منفصلة ومستعصية حتى الآن: اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل واتفاق لدمج "الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا" التي يهيمن عليها الأكراد و"قوات سوريا الديمقراطية". في حين أن سجل "الشرع" كان جيداً بما يكفي لتأمين لقاء تاريخي في المكتب البيضاوي فإن تأمين إلغاء كامل للعقوبات في الكابيتول هيل قد يكون أكثر صعوبة.

نقاط الانخراط الخمس

منذ انهيار نظام "الأسد" في كانون الأول/ديسمبر الماضي انخرطت واشنطن مع حكومة "الشرع" الانتقالية بهدف إعادة توجيه خصم أمريكي قديم - مدعوم لعقود من قبل روسيا وإيران - نحو الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين في الخليج وتركيا وإسرائيل وقفت عدة عوامل في طريق هذا التحول: أنشطة "الشرع" السابقة في قتال القوات الأمريكية وقيادته لـ "هيئة تحرير الشام" وهي فرع من "القاعدة" ومنظمة إرهابية مصنفة وسلسلة من العقوبات ضد سوريا والنظام السابق تعود إلى إدراج البلاد في قائمة واشنطن الافتتاحية للدول الراحية للإرهاب في عام 1979.

في آذار/مارس أبلغت وزارة الخارجية حكومة "الشرع" بثمانية أسئلة أجابت عليها دمشق بالتفصيل في اجتماع الرياض في أيار/مايو أعيدت صياغة هذه النقاط إلى خمس:

1. الانضمام إلى اتفاقيات "إبراهيم" مع إسرائيل.

2. مطالبة الإرهابيين الأجانب بمغادرة سوريا.

3. ترحيل الإرهابيين الفلسطينيين.

4. مساعدة الولايات المتحدة في منع عودة ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية".

5. تحمل مسؤولية مرافق الاحتجاز التي تضم مقاتلي ومؤيدي وأفراد عائلات تنظيم "الدولة الإسلامية" في الشمال الشرقي.

تم نقل ثلاث قضايا من القائمة الأصلية المكونة من ثمانية نقاط - التحقيق في مصير الأمريكيين المفقودين بما في ذلك "أوستن تايس" ومعالجة مخزون سوريا من الأسلحة الكيميائية ومواجهة أنشطة "فيلق الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني - إلى قنوات أخرى حسب التقارير.

التقدم المحرز حتى الآن

النقطة الثالثة: ترحيل الإرهابيين الفلسطينيين. حققت دمشق أكبر تقدم هنا في نيسان/أبريل اعتقلت قوات الأمن السورية قائدين من "حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني" هما "خالد خالد" و"ياسر الظفري" وبعد شهر اعتقلت "طلال ناجي" رئيس فصيل في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة". وأفادت التقارير بأن قادة "حركة الجهاد الإسلامي" غادروا البلاد كما غادرها شخصيات رئيسية أخرى: "خالد جبريل" الذي أسس والده "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة" و"خالد عبد المجيد" الأمين العام لـ "جبهة النضال الشعبي الفلسطيني" و"زياد الصغير" الأمين العام لـ "فتح الانتفاضة". لكن مصادر سورية تقول إن "ناجي" و"الصغير" لا يزالان في البلاد ومكان وجود جميع الرجال غير واضح - وهي قضية خلافية لكل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

النقطة الرابعة: مساعدة الولايات المتحدة في منع عودة ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية". كثفت السلطات السورية بوضوح جهودها لمكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية". في كانون الثاني/يناير أحبطت حكومة "الشرع" مؤامرة لتنظيم "الدولة الإسلامية" لتفجير ضريح "السيدة زينب" الشيعي في دمشق بمساعدة الاستخبارات الأمريكية حسب التقارير في شباط/فبراير وآذار/مارس اعتقلت "جهاز الأمن العام" السوري "أبو الحارث العراقي" وهو قائد كبير في "ولاية العراق" التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية". كما فككت خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية" في بلدتي "النعيمة" و"صنمين" في محافظة درعا تلاها خلايا أخرى في حلب وريف دمشق في حزيران/يونيو أعلنت الحكومة عن اعتقال جميع أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" المسؤولين عن تفجير كنيسة "مار إلياس" الأرثوذكسية اليونانية في دمشق وفي تموز/يوليو اعتقلت السلطات أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" في ريف إدلب.

في هذه الأثناء واجهت القوات الأمريكية تنظيم "الدولة الإسلامية" مباشرة في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة "الشرع" في تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر يبدو أن دمشق تنسق بنشاط مع "القيادة المركزية الأمريكية" ضد التنظيم مع بعض الروايات التي تشير إلى أنها تلقت استخبارات أمريكية وشاركت في ثمانية عمليات مشتركة مع "القيادة المركزية الأمريكية" لتفكيك خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية". يبدو أن هذا تأكد في 12 أيلول/سبتمبر عندما التقى قائد "القيادة المركزية الأمريكية" الأدميرال "برادلي كوبر" بـ "الشرع" في دمشق وشكره على دعمه لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. بالإضافة إلى ذلك تواصل "قوات سوريا الديمقراطية" المدعومة من الولايات المتحدة استهداف واعتقال المنتسبين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية".

النقطة الثانية: مطالبة الإرهابيين الأجانب بمغادرة سوريا. سجل حكومة "الشرع" هنا متباين ويعود ذلك جزئياً إلى مراجعة واشنطن في حزيران/يونيو للمعايير المتعلقة بكيفية تعامل دمشق مع المقاتلين الأجانب الذين ملأوا صفوف "هيئة تحرير الشام" وغيرها من جماعات المعارضة خلال الحرب الأهلية في 30 كانون الأول/ديسمبر ذكرت "رويترز" أن من بين خمسين مقاتلاً عينهم "الشرع" ووزارة الدفاع في أدوار عسكرية مُنحت ستة مناصب لمقاتلين إسلاميين أجانب بما في ذلك الإيغور وأردني وتركبي مما دفع إلى تحذيرات من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا.

في آذار/مارس حظي المقاتلون الأجانب الإسلاميون المنتسبون إلى الحكومة الجديدة باهتمام دولي خلال انتفاضة قادتها عناصر من نظام "الأسد" السابق حيث قاموا بعمليات قتل واسعة النطاق للمدنيين على الساحل السوري حسب التقارير أدت هذه الحوادث إلى مطالبة واشنطن باستبعاد الأجانب من الأدوار الحكومية العليا كان رد "الشرع" معتدلاً - مشيراً إلى أن حكومته تعتمد جزئياً على المقاتلين الأجانب للأمن وصرح بأنه سينظر في منح الجنسية لأولئك الذين عاشوا في سوريا لسنوات عديدة و"وقفوا إلى جانب الثورة". في الواقع يبدو أن بعض المقاتلين وقفوا إلى جانب "الشرع" شخصياً حيث يعمل الإيغور على ما يبدو كقوة أمنه الشخصية.

بشكل منفصل أشارت دمشق إلى أن قضية المقاتلين الأجانب "تتطلب جلسة استشارية أوسع" ما يمكن تأكيده الآن هو أن إصدار

الرتب العسكرية قد تم تعليقه بعد الإعلان السابق بشأن ترقية ستة أفراد". لكنها لم تقل ما إذا كانت تلك الرتب قد تم إلغاؤها ولم تناقش الخطوات المستقبلية.

في مؤتمر صحفي في 6 أيار/مايو مع الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" ذكر "الشرع" أن المقاتلين الأجانب جاؤوا كأفراد وليس كمجموعات لدعم الشعب السوري خلال الثورة وضمن أنهم لن يشكلوا تهديداً لدول أخرى. وأضاف أن الدستور القادم سيحدد أي المقاتلين الأجانب وعائلاتهم مؤهلون للحصول على الجنسية.

يبدو أن نهج دمشق وواشنطن تحول بعد اجتماع "ترامب - الشرع" في 14 أيار/مايو. أطلقت وحدات "الأمن العام" السورية في إدلب وحماة حملة واسعة تستهدف المقاتلين الأجانب من أصل عربي (مثل الفلسطينيين والمصريين والتونسيين) وآخرين من جنسية غير معروفة جميعهم مشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية حسب التقارير. لكن وزارة الداخلية أنكرت العملية بسرعة. في 17 أيار/مايو أصدر وزير الدفاع "مرهف أبو قصرة" تحذيراً للجماعات المسلحة الصغيرة التي لم تندمج بعد مع الجهاز الأمني للحكومة مشيراً إلى أنه يجب عليها القيام بذلك في غضون عشرة أيام أو مواجهة إجراءات غير محددة. في اليوم التالي انضم "الحزب الإسلامي التركيستاني الشرقي" - وهو جماعة جهادية إيغورية متحالفة مع "القاعدة" ومتواجدة في أفغانستان وسوريا - إلى صفوف الجيش.

في 2 حزيران/يونيو أشار المبعوث الأمريكي "توم باراك" إلى أن إدارة "ترامب" أعطت موافقتها على خطة سورية جديدة يتم بموجبها "انضمام حوالي 3500 مقاتل أجنبي معظمهم من الإيغور من الصين والدول المجاورة إلى وحدة تم تشكيلها حديثاً وهي الفرقة 84 للجيش السوري والتي ستضم أيضاً سوريين". وفقاً لـ "رويترز" عندما سُئل "ما إذا كانت واشنطن توافق على دمج المقاتلين الأجانب في الجيش السوري الجديد" قال: "أقول إن هناك تفاهماً مع الشفافية". وقال إنه من الأفضل إبقاء المقاتلين الذين يشكل الكثير منهم 'ولاءً كبيراً' للإدارة السورية الجديدة ضمن مشروع الدولة بدلاً من استبعادهم".

منذ ذلك الحين يبدو أن هذه القضية قد تلاشت من رادار إدارة "ترامب" على الرغم من تقارير عن مشاركة المقاتلين الأجانب في اشتباكات الحكومة مع الميليشيات الدرزية في تموز/يوليو على كابتول هيل مع ذلك لا تزال القضية نشطة. يتضمن نسخة مجلس الشيوخ من "قانون تفويض الدفاع الوطني" إلغاء عقوبات "قانون قيصر" لعام 2019 ضد النظام السابق ولكن أيضاً مجموعة من المعايير التي يجب على الحكومة الجديدة تليتها. أحد تلك المعايير يتطلب من البيت الأبيض أن يصدق على أن دمشق "أزالت أو اتخذت خطوات لإزالة المقاتلين الأجانب من الأدوار العليا في حكومة سوريا بما في ذلك أولئك في مؤسسات الدولة والأمن في سوريا". مشروع القانون حالياً في لجنة المؤتمر مع مجلس النواب.

القضايا العالقة

النقطة الأولى: الانضمام إلى اتفاقيات "إبراهيم" مع إسرائيل. بعد أن ألمح في البداية إلى عضو الكونغرس "كوري ميلز" (جمهوري - فلوريدا) في نيسان/أبريل بأن سوريا يمكن أن تنضم إلى الاتفاقيات "في ظل الظروف المناسبة" صرح "الشرع" منذ ذلك الحين في مناسبات متعددة أن البلدين يجب أن يتناولا أولاً احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان واستيلاءاتها على طول خط السياح الحدودي منذ كانون الأول/ديسمبر وتوغلاتها المستمرة في سوريا. وأشار إلى أن اتفاقاً أمنياً جديداً بين إسرائيل وسوريا بوساطة أمريكية سيكون مطلوباً لحل هذه القضايا. من جانبها تشعر إسرائيل بالقلق إزاء ضمان السلامة والدعم الإنساني لمجتمعات الدرور في جنوب سوريا الذين اشتبكت معهم حكومة "الشرع" بشكل متكرر على مدى الأشهر القليلة الماضية.

النقطة الخامسة: تحمل مسؤولية مرافق احتجاز تنظيم "الدولة الإسلامية". يتوقف هذا الجهد على المناقشات التي تتوسط فيها الولايات المتحدة حول دمج "الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا" وقوات سوريا الديمقراطية في الدولة والجيش السوريين الجديدين. كما يعتمد على ما إذا كانت إدارة "ترامب" ستقرر تقليل أو حتى سحب القوات الأمريكية بالكامل من الشمال الشرقي.

الخاتمة

بعد ستة أشهر حققت دمشق مكاسبها الأوضح في اعتقال وترحيل بعض المسلحين الفلسطينيين والتعاون ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" وأظهرت تقدماً في معالجة موضوع المقاتلين الأجانب وتوقفت عن المسارين الأكثر تعقيداً سياسياً: التطبيع مع إسرائيل وتولي السيطرة على مرافق الاحتجاز في الشمال الشرقي. سيعتمد ما إذا كان مسار "الشرع" الحالي سيحقق تطبيعاً دبلوماسياً أمريكياً كاملاً وإلغاء العقوبات على ثلاثة اختبارات في الأشهر المقبلة:

هل يمكنه التوصل إلى تفاهم أمني أساسي مع إسرائيل يتناول نزاع الجولان والحوادث العابرة للحدود

هل يمكن لواشنطن أن تكون وسيطاً لخطة دمج مستدامة لـ "الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا" وقوات سوريا الديمقراطية" تتجنب إشعال صراع عربي-كردني جديد وتنشئ هيكل قيادة قابل للتطبيق لعمليات احتجاز تنظيم "الدولة الإسلامية"

هل ستتخذ دمشق خطوات موثوقة ودائمة للحد من نفوذ المقاتلين الأجانب في أدوار الدولة والأمن العليا

إذا تقدمت تلك المسارات يمكن لمظاهر المكتب البيضاوي الأسبوع المقبل أن تترجم إلى زخم مستدام في الكونغرس ومع ذلك إذا توقفت فقد يبقى الانخراط الأمريكي مع الحكومة السورية الجديدة تعاملياً ومحدوداً يركز على التعاون ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" والانفراج العام ولكنه يتجنب المكاسب السياسية والاقتصادية الأوسع التي يسعى إليها "الشرع". ❖

موصى به



BRIEF ANALYSIS

[Prospects for Iraq-Syria Security Cooperation in a Post-Assad World](#)

//

◆

Mohanad Faris

(/policy-analysis/prospects-iraq-syria-security-cooperation-post-assad-world)



تحليل موجز

[إزالة تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب: الحفاظ على النفوذ وضمان المساءلة](#)

نوفمبر

◆

مايكل جيكوبسون

(ar/policy-analysis/azalt-tsnyf-swrya-kdwlt-rayt-larhab-alhfaz-ly-alfwdh-wdman-alsalt/)



BRIEF ANALYSIS

[Sharaa Goes to Washington](#)

//

◆

James Jeffrey ,
Michael Herzog ,
Michael Jacobson ,
Anna Borshchevskaya

(/policy-analysis/sharaa-goes-washington)

TOPICS

(ar/policy-analysis/alarhab/) الإرهاب

(ar/policy-analysis/allaqat-alrbyt-alasrayylyt/) العلاقات العربية الإسرائيلية

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/swrya/) سوريا